الصباح الاقتصادية
AL-SABAH

No. 4360 | الأربعاء | 4 صفر 1444 هـ | 31 أغسطس 2022 م | السنة الخامسة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بالدينار انخفضت 2. 0 في المئة لتبلغ 1. 37 مليارا

"المركزي" : ارتفاع عرض النقد 1. 0 بالمئة مسجلا 7. 41 مليار دينار في يوليو الماضي

متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزانة استحقاق عام واحد ارتفع بمعدل 3 في المئة

أظهرت أرقام صادرة عن بنك الكويت المركزي أمس الثلاثاء، ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع "ن2" نحو 1ر0 في المئة في يوليو الماضي على أساس شهري ليبلغ نحو 7ر41 مليار دينار كويتي "نحو 6ر137 مليار دولار أمريكي".

وقالت إدارة البحوث الاقتصادية التابعة للبنك في جداول إحصائية لـ "كونا"، إن ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بالدينار انخفضت 2ر0 في المئة في يوليو الماضي لتبلغ 1ر37 مليار دينار "نحو 4ر122 مليار دولار".

وأضافت أن ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية ارتفعت 6ر7 في المئة لتبلغ 8ر2 مليار دينار "نحو 2ر9 مليار دولار"، في حين استقرت إجمالي أرصدة مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي بالدينار، متمثلا بسندات "المركزي" عند ثلاثة مليارات دينار "نحو 9ر9 مليار دولار".

وأوضحت أن إجمالي موجودات البنوك المحلية انخفض بنسبة 4ر0 في المئة ليسجل 5ر81 مليار دينار "نحو 9ر268 مليار دولار"، في حين ارتفع صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية 4ر9 في المئة ليبلغ 2ر6 مليار دينار "نحو 4ر20 مليار دولار".

وذكرت أن "ودائع لأجل" لدى "المركزي" قفزت في يوليو الماضي بنحو 8ر18 في المئة لتبلغ 8ر3 مليار دينار "نحو 5ر12 مليار دولار"، كما ارتفعت أرصدة التسهيلات الائتمانية النقدية "القروض" بنسبة 3ر0 في المئة لتبلغ 8ر44 مليار دينار "نحو 8ر147 مليار دولار".

وبينت أن متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزانة استحقاق عام واحد ارتفع في يوليو الماضي إلى 3 في المئة من 2ر750 في المئة في يونيو الماضي في حين انخفض تمويل الواردات الكويتية 36 في المئة في يوليو الماضي على أساس شهري ليبلغ 452 مليون دينار "نحو 4ر1 مليار دولار"، فيما ارتفع متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار في يوليو الماضي 3ر0 في المئة إلى 1ر307 فلس.

ويقصد بعرض النقد بمعناه الضيق حجم النقد للعمليات الجارية ويشمل العملات الورقية والمعدنية التي يتداولها الأشخاص في تعاملاتهم اليومية والنقود المودعة في البنوك على شكل حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب بينما يشمل عرض النقد بمفهومه الواسع إضافة إلى النقود الجارية حسابات ودائع الأجل وحسابات التوفير.

بنك الكويت المركزي أصدر أمس إحصائية حول عرض النقد في البنوك المحلية

انخفض مؤشر السوق الأول بنسبة 0.21 % وهبط "العام" 0.15 %

تباين مؤشرات بورصة الكويت وسط تراجع 7 قطاعات

تداولات بقيمة 47.82مليون دينار وزعت على 447.88 مليون سهم عبر 11.79ألف صفقة

تباينت مؤشرات بورصة الكويت في ختام تعاملات أمس الثلاثاء، تزامناً مع انخفاض 7 قطاعات، وعلى رأسها الطاقة.

فقد انخفض مؤشر السوق الأول بنسبة 0.21%، وهبط "العام" 0.15%، بينما ارتفع الرئيسي بنحو 0.10%، وزاد المؤشر الرئيسي50 بـ0.45%،عن مستوى أمس الاثنين.

وسجلت البورصة تداولات بقيمة 47.82مليون دينار، وزعت على 447.88 مليون سهم، بتنفيذ 11.79ألف صفقة.

بورصة الكويت شهدت تباينا في مؤشراتها أمس

وشهدت الجلسة تراجع 7 قطاعات على رأسها الطاقة بـ 1.97%، بينما ارتفعت 4 قطاعات يتقدمها الرعاية الصحية بـ 0.69%، بينما استقر قطاعا التكنولوجيا والصناعة.

وجاء سهم "رمال" في مقدمة ارتفاعات الأسهم بواقع 23.08%، بينما تصدر "ثرايا" التراجعات بـ 13.25%.

وحول الأنشط تداولاً، تصدر "إيفا فنادق" المنخفض 2.19% الكميات بـ263.51 مليون سهم، وتصدر السيولة أيضاً بقيمة 12.26 مليون دينار.

يتعلق بطلبها تعويضا بمبلغ 319 مليون درهم إماراتي

صدور حكم أول درجة لصالح "الصفا للاستثمار"

أعلنت شركة الصفا للاستثمار عن صدور قرار أول درجة من محكمة دبي الابتدائية لصالحها، وفق بيان لبورصة الكويت أمس الثلاثاء.

وبحسب البيان، فإن الدعوى الأصلية تتعلق بطلب تعويض بمبلغ 319.64 مليون درهم إماراتي "87.04 مليون دولار"، فيما تختص الدعوى المقابلة بفسخ اتفاقية الاكتتاب المؤرخة في 2 سبتمبر 2007.

وبشأن أطراف الدعوى فهم شركة الصفا للاستثمار كمدعي عليها أصلياً والمدعية تقابلاً، فيما تعد أيفرلنس هولينجز المدعية أصلياً والمدعى عليها تقابلاً، وخالد سالم المهيري الخصم المدخل المدعي عليه تقابلاً.

وقضت محكمة أول درجة بقبول إدخال "المهيري" بصفته الشخصية في الدعوى شكلاً وفي موضوع الإدخال برفضه، مع قبول الدعوى المتقابلة المقامة من شركة الصفا شكلاً وفي موضوعها بفسخ اتفاقية الاكتتاب المؤرخة في 2 سبتمبر 2007.

كما قضت المحكمة بإلزام المدعي عليها تقابلاً بأن ترد مبلغ 20 مليون دولار أو ما يعادله بالدرهم الإماراتي عند التنفيذ والفوائد القانونية بواقع 5% من تاريخ المطالبة القضائية وحتى تمام السداد.

وأشار البيان إلى أن المحكمة رفضت الدعوى الأصلية وألزمت المدعية أصلياً "إيفولفنس هولدينج" بمصاريف الدعويين الأصلية والمتقابلة وبمبلغ ألف درهم مقابل أتعاب المحاماة، ورفضت ما عدا ذلك من طلبات.

وكانت "الصفا" قد منيت بخسائر في الستة أشهر الأولى من العام الجاري بقيمة 908.24 ألف دينار، مقابل 929.29 ألف دينار أرباح النصف الأول من العام السابق.

أشار إلي أن تراجعا تدريجيا لأسعاره "وارد" ما لم تطرح مدن جديدة

الحمد : تنويع الاستيراد وتوفير الدعوم ضرورة ملحة لضبط سوق البناء

الحمد

أكد الرئيس التنفيذي لمؤسسة مستشار البناء للمقاولات عبدالله وليد الحمد أن تحديد أسعار البناء يتوقف على عدة عناصر من أهمها: أسعار الأيدي العاملة وأسعار المواد الخام، بالإضافة إلى عاملي العرض والطلب.

وأضاف الحمد ،في بيان صحافي ، أن ثبات الأسعار متوقعاً في الفترة المقبلة بعد الارتفاعات الكبيرة التي شهدتها أسعار مواد البناء ، موضحا أن تراجعها التدريجي قابل للحدوث ، في حال ما لم يتم توزيع مدن جديدة في الفترة المقبلة. واوضح الحمد أنه في حال وجود توجهات فعلية ببناء مدن جديدة ، فإن الأسعار قد تتغير إلى ارتفاعات بسيطة ، نافياً أن تكون أسعار البناء مركزة في أسعار طن الحديد فقط ، مضيفاً أن هناك أمور أخرى تشارك في التأثير على السعر منها : الأيدي العاملة وعدم وجود طاقة استيعابية للعمالة تجعلهم ينتقون المشروع بالسعر المناسب لهم.

3 عناصر

وبين أن حل إشكالية ارتفاعات أسعار الأيدي العاملة يكمن في تطبيق 3 عناصر رئيسية هي: تنظيم عملية البناء وبالدرجة الأولى تعاقدات الباطن بين الشركات والعمالة السائبة وإتاحة الفرصة لأصحاب الشركات لجلب العمالة من الخارج لخلق روح التنافس فيما بين ينعكس إيجابا على وضع السوق الذي يعاني منذ جائحة كورونا من ارتفاعات غير مبررة في أسعار الأيدي العاملة. وذكر أنه بجانب تنظيم العلاقة بين الشركات والعمالة السائبة وفتح المجال أصحاب الشركات لجلب عمالة من الخارج ، فإنه من الضروري فتح الفرص أمام العمالة السائبة لتحسين أوضاعهم دون اللجوء للإبعاد مع وضع قوانين تخدم الملاك وأصحاب الشركات.

غرفة تجارة الكويت ومنظمة العمل الدولية تطلقان تقرير الاحتياجات إلى المهارات في الكويت بعد وباء "كوفيد- 19"

من باب حرصها على معالجة تحديات القطاع الخاص الحالية واستشراف التحديات المستقبلية، تعاونت غرفة تجارة وصناعة الكويت مع منظمة العمل الدولية لإعداد تقرير حول "الاحتياجات إلى المهارات في الكويت بعد وباء كوفيد19-"، ويستند التقرير إلى بحث مكتبي فضلا عن اسبيان لآراء مائتين وأربعين شركة كويتية تم استطلاع آرائها حول تحولات سوق العمل الكويتي جراء الوباء.

وحيث انتهت منظمة العمل الدولية من التقرير، نظمت الغرفة بالتعاون مع منظمة العمل لقاءً إفتراضياً يوم الثلاثاء الموافق 30 أغسطس 2022 لإطلاق التقرير بمشاركة المعنيين في المنظمة الدولية لأصحاب العمل والمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية والهيئة العامة للقوى العاملة بدولة الكويت وعدد من الشركات الكويتية. وافتتح اللقاء نائب المدير العام بالغرفة حمد جراح العمر مثنياً على التعاون المتصل والمستمر بين الغرفة – ممثلة أصحاب العمل بالكويت – وبين منظمة العمل الدولية.

وبيّن العمر أن التقرير يرسم ملامح تغير الطلب على المهارات بعد الاضطراب والإرباك الذي شهده سوق العمل الكويتي منذ أن طالت الجائحة دولة الكويت.

وأكد السيد/ العمر على مجموعة من الملاحظات ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار، منها الاستفادة من الاستنتاجات القيّمة التي يحويها التقرير وطرحها للنقاش بين أطراف الإنتاج الثلاثة بدولة الكويت من خلال آليات الحوار الإجتماعي، وأهمية توفير الممكنات المناسبة لتهيئة سوق العمل الكويتي لتجنب حالة المخاطر الدائمة في الوقت الحالي، ومن تلك الممكنات توفير المدن العمالية وتشجيع الشركات على تبني أفضل الوسائل التكنولوجية. كما عرج العمر على دور الغرفة في التنمية والارتقاء بالعمالة الوطنية والوافدة على السواء من خلال ذراعها التدريبية المتمثلة في مركز عبدالعزيز حمد الصقر للتنمية والتطوير المنبثق عن الغرفة، والذي قدم خلال السنوات الثلاث الأخيرة وحدها (187) برنامجاً تدريبياً استفاد منها (3428) متدرباً، كما يقوم المركز بابتعاث خريجين لنيل درجة الماجستير على نفقة الغرفة.

ومن الجدير بالذكر أن المنظمة نشرت التقرير على الموقع الإلكتروني الخاص بمكتب المنظمة الإقليمي للدول العربية (https://www.ilo.org/beirut/lang–ar/index.htm–).

نائب المدير العام بغرفة تجارة الكويت حمد جراح العمر